أثر أدوات السياسة المالية في تحديد معدلات النمو الاقتصادي للعراق في ظل الأزمات للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

م.د. رشا خالد شهيب
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة واسط
Rashakhalid123456789@gmail.com

م.د. إسراء سعيد صالح
كلية الإدارة والاقتصاد
الجامعة المستنصرية
assraking@yahoo.com

م.د. إسراء عبد فرحان
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة واسط
esraa123460@gmail.com

المستخلص:

تعد السياسة المالية متمثلة بأدواتها المباشرة وغير المباشرة من اهم السياسات الاقتصادية التي تؤثر في مجمل النشاط الاقتصادي وذلك لأنها تمتلك الأدوات الضرورية لإدارة المال العام من خلال الأنفاق والإيراد العام وكيفية التصرف به على أفضل وجهة ممكن لذلك جاءت أهمية دراسة البحث من هذا المنظور. اذا أن هناك كثير من الأزمات والمشاكل الاقتصادية اثر على عمل السياسة المالية في العراق وخصوصاً بعد عام ٢٠٠٣ يستند البحث إلى فرضية مفادها أن استعمال أدوات السياسة المالية بالشكل المطلوب من شانه أن يحسن معدلات النمو الاقتصادي ويهدف البحث إلى التعرف على أدوات السياسة المالية بالاعتماد علة منطق النظرية الاقتصادية وتدعيمها بالجانب القياسي من خلال استعمال برنامج (Eviews) ومتابعة اثر الأزمات الاقتصادية على الأنموذج من خلال الاعتماد على المنهج الكمي والاطار النظري للبحث إذ تم الاعتماد على سلسلة زمنية تمتد (٢٠٠٣-٢٠١٦) وتم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات من اهمها:

١. تعد أدوات السياسة المالية من اهم الأدوات في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.
٢. اثبت الجانب التطبيقي صحة الفرضية بالاعتماد على منطق النظرية الاقتصادية والجانب القياسي.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، معدل النمو، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة، الاستثمار الأجنبي، الأزمات الاقتصادية العالمية.

Abstract:

The financial policy represented by its direct and indirect instruments is one of the most important economic policies. Because it affects the overall economic activity, and it has the necessary tools to manage public money through spending, and public revenue and how to dispose of it as best as possible memory the importance of studying has been developed. Therefore, there are many economic crises, and problems affecting the work of fiscal policy in Iraq, especially after 2003. This Research is trying to test the hypothesis of the use of financial policy instruments in the required form would improve economic growth rates and seek to identify policy instruments by relying on the logic of economic theory, and strengthening it on the record side with the program (Eviews). Then follow the impact of economic crises on the model by relying on the quantitative approach and the

theoretical framework of the research, with a time series data of (2003-2016). The study has reached set of conclusions and recommendations some of them are shown hereunder;

1. Financial policy instruments are one of the most important tools in improving economic growth rates.
2. The applied aspect proved the validity of the hypothesis by relying on the logic of economic theory and the standard aspect.

Keywords: Financial Policy, Growth rate, public expenditure, public revenue, public budget, foreign investment, global economic crises.

المقدمة

تعد ادوات السياسة المالية من اهم الادوات الاقتصادية التـي لها دور كبيـر في التأثير على النشاط الاقتصادي لأي بلد لأنها تمتلك الادوات الضرورية لإدارة المال العام وكيفية التصرف به على افضل وجهة ممكن كما انها تعمل على تنسيق العلاقات التشابكية مع السياسات الاقتصادية الأخرى، وقد أخذت أدوات السياسة المالية بالتطور تبعاً لمراحل التطور الاقتصادي والفكري للمدارس الاقتصادية فقد بدأت مرحلة الحيادية في الفكر الكلاسيكي والذي امتاز بتوازن الموازنة العامة وعدم حصول أي اختلال فيها، ثم انتقلت إلى مرحلة التدخلية في الفكر الكنزي والذي اخرج السياسة المالية العامة من حالة الحياد الى حالة التأثير المباشر في النشاط الاقتصادي وصار لها دور كبيـر في تحفيـز الطلب عن طريق قيام الدولة بزيادة الأنفاق الحكومي ثم تطورت ادوات السياسة المالية الى مرحلة التخطيط المركزي في الفكر الاشتراكي ونتيجة لتوسع دور ووظائف الدولة فقد اتسعت ادوات السياسة المالية اذ لم تقتصر على دور الايرادات العامة في تغطية النفقات العامة وإنما أصبحت هناك ادوات مالية مهمة لها تأثير واضح في النشاط الاقتصادي مثل إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية وغيرها.

أما أدوات السياسة المالية في العراق فلها اهمية كبيرة نظرا لما تقوم بها السياسة المالية كأداة فعالة في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي من خلال ادارة الموازنة العامة وتوجيه الانفاق العام فقد واجهت تلك السياسة معوقات وازمات اقتصادية وسياسية وخصوصاً بعد عام ٢٠٠٣ حالت دون تحقيق اهدافها المركزية بالإضافة الى توسع نطاق الانفاق العام على الخدمات العامة ومتطلبات المشاريع الخدمية والاستثمارية.

مشكلة البحث: تعرض الاقتصاد العراقي الى العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية بعد عام ٢٠٠٣ والتي اثرت بصورة مباشرة على واقع السياسة المالية فقد تأثرت معدلات النمو الاقتصادي بشكل واضح نتيجة للمتغيرات السياسية والاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية لهذا تعثرت برامج التنمية الاقتصادية.

فرضية البحث: يستند البحث الى فرضية مفادها، أن استعمال ادوات واجراءات السياسة المالية بما فيها سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي في العراق تسهم في تحقيق تقدم ملموس في معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية في حال عدم تعرض الاقتصاد لأي ازمات اقتصادية او سياسية.

اهداف البحث:

١. التعرف على مفهوم وأدوات السياسة المالية بشكل عام.
٢. تحليل أدوات السياسة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦).
٣. توصيف دالة النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦).
٤. تقدير الأنموذج القياسي لدالة النمو الاقتصادي في العراق.
٥. متابعة أثر الازمات الاقتصادية والسياسية في تعثر تطبيق برامج التنمية الاقتصادية في العراق.

اهمية البحث: تأتي اهمية البحث من خلال الدور الذي يمكن ان تلعبه ادوات السياسة المالية في تبني سياسة تحسين معدلات النمو الاقتصادي في اغلب المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد الوطني من اجل إيجاد حلول مناسبة للمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراق ومنها الاختلالات الهيكلية في اغلب القطاعات الصناعية والخدمية لذلك جاءت اهمية البحث باستخدام ادوات السياسة المالية من اجل تطبيق برامج التنمية الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣.

منهجية البحث: أعتمد الباحثين على المنهج الكمي من خلال الاستعانة بالبيانات الاحصائية في الجانب النظري من اجل تفسير صحة منطق النظرية الاقتصادية واستقصاء أثر تطبيق ادوات السياسة المالية في تحسين برامج النمو الاقتصادي في العراق.

حدود البحث:

١. الحدود الزمنية هي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦).
٢. الحدود المكانية هي في الاقتصاد العراقي.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث رئيسية الأول (مفهوم وأدوات السياسة المالية) تطرق إلى الجانب النظري للسياسة المالية وأدواتها الرئيسة. أما الثاني (تحليل أدوات السياسة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) تطرق إلى تحليل الموازنة العامة في العراق من خلال تحليل الإيرادات والنفقات والعجز أو الفائض في الموازنة وعلاقة أدوات السياسة المالية بتحسين معدل النمو الاقتصادي. أما الثالث (توصيف الأنموذج القياسي) تطرق إلى كيفية صياغة الأنموذج القياسي بالاعتماد على الجانب التحليل والبيانات الواردة في البحث من خلال استعمال برنامج (Eviews 9).

المبحث الأول: مفهوم وأدوات السياسة المالية

تعددت تعاريف السياسة المالية وتطورت تبعاً للنظام الاقتصادي المتبع في الاقتصاد الوطني وتوسع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، إذ تغيرت مع الوقت من المفهوم الحيادي في الفكر الكلاسيكي إلى المفهوم التدخلي في الفكر الكينزي ثم إلى المفهوم الإنتاجي في الفكر الاشتراكي، وحتى الفكر المعاصر الذي اعتبر أن الأنفاق الحكومي هو الأداة المهمة في تحقيق أهداف السياسة المالية.

إن معنى السياسة المالية مشتق من الكلمة الفرنسية (Fisc) والتي تعني حافظة النقود أو الميزانية كما أطلق في الأدب الألماني على السياسة المالية مصطلح (Fiscal Dirigism) أي التوجيه المالي والذي يعرف بأنه التوجه الذي يهدف إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام الحكومة ادواتها المالية. (محجوب رفعت، ١٩٨٣: ٤٢)

وتعرف السياسة المالية بأنها (السياسة التي من خلالها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها من اجل تحقيق آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف). (Chelliah. Raja J, 1960: 19) وتعرف أيضاً بأنها (استخدام الإيراد الحكومي والإنفاق الحكومي والضرائب والاقتراض لزيادة أو تحقيق الطلب الكلي ولتحقيق أهداف النمو الاقتصادي، وخفض معدلات البطالة، وإعادة توزيع الدخل والثروة بما يحقق العدالة النسبية)، كما تعرف السياسة المالية بانها "استخدام الإنفاق والإيراد الحكومي للتأثير في حجم الطلب الكلي الفعال وفقاً للوضع الاقتصادي السائد وذلك لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل بين الأفراد. (G. L Bach, 1971: 5)

كذلك تعرف بانها التدخل المباشر من قبل السلطة المالية للتأثير في مستويات الدخل والاستخدام والناتج المحلي عن طريق استخدام وسائل السياسة المالية المتمثلة بالنفقات العامة والإيرادات العامة. (القيسي فوزي، ١٩٦٤: ٢٧٧) من اجل زيادة الرفاهية العامة من خلال السيطرة على الموارد المالية وتعبئتها. (Dirk.J. 1975: 5)

تستخدم السياسة المالية أداتين رئيستين في تحقيق أهدافها العامة تتفرع منها أدوات الأخرى، هما (النفقات العامة، والإيرادات العامة) وتعد الإيرادات والنفقات العامة من اهم وسائل عمل السياسة المالية للدولة. (محمود احمد عبدة، ١٩٧١: ١٠) إذ إن النفقات والإيرادات العامة يتعلقان بالكميات اللازمة لأداء الوظيفة المالية للدولة ولتمويل متطلبات النشاط الاقتصادي وهناك أداة ثالثة تتصل بالتنظيم الفني لتلك الكميات المالية وتسمى الموازنة العامة. (ابو دوح عمر محمد، ٢٠٠٦: ١٩-٢٠)

ويلعب الاستثمار دوراً كبيراً في تحديد معدل النمو الاقتصادي حيث أن كل زيادة في هذا الأنفاق تمثل إضافة طاقة إنتاجية جديدة فهدف خطط التنمية الاقتصادية هو تحقيق زيادة في الدخل القومي تفوق معدل الزيادة السكانية لكي يرتفع المستوى ألمعاشي لعموم السكان وبذلك ندرك الأهمية البالغة للأنفاق الاستثماري حيث انه يعد محور عملية التنمية الاقتصادية. (الجنابي طاهر، ١٩٩٠: ١١٤) وتتضح أهمية الاستثمار الأجنبي خاصاً للدول النامية من خلال ما يحدثه من اثأر على اقتصاداتها ومن خلال الدور الذي يلعبه في تسريع عجلة التنمية وتصحيح الاختلالات الهيكلية التي أصابت المفاصل الرئيسية لقطاعتها الاقتصادية. (السامرائي هناء عبد الغفار، ٢٠٠٢: ٢٥١)

ويمكن تحديد أدوات السياسة المالية كما يأتي:

١. السياسة الايرادية: تعد السياسية الايرادية من الأدوات المهمة في السياسة المالية والتي لها تأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فهي تمويل النفقات العامة والضرورية اللازمة في الاقتصاد الوطني، فهي فضلا عن وظيفتها في تغطية النفقات العامة فأنها أصبحت أداة لتوجيه الأنشطة المرغوبة غير المرغوبة، وكذلك توجيها لاستثمار، ويمكن تقسيم السياسية الايرادية (الضرائب بكل انوعها، الاقتراض). (بركات عبد الكريم صادق، ١٩٩٠: ١٣)

٢. السياسة الانفاقية: تعد سياسة الانفاق العام من اهم ادوات السياسة المالية والتي من خلالها يمكن تحفيز حجم الطلب الكلي فعندما يواجه الاقتصاد الوطني فجوة تضخمية او انكماشية تستخدم سياسة الانفاق العام اما لزيادة حجم الطلب الكلي او تخفيضه لذلك تعد سياسة الانفاق العام من اهم ادوات السياسة

المالية في للتأثير في حجم النشاط الاقتصادي وتقسم الى نفقات حقيقية (جارية، استثمارية) ونفقات تحويلة (اقتصادية، اجتماعية) وغيرها. (المهايني خالد محمد، ٢٠٠٠: ٢٨٨)

المبحث الثاني: تحليل أدوات السياسة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

تؤدي السياسة المالية بأدواتها المختلفة في الاقتصاد العراقي دور مهم في تلبية متطلبات الأنفاق العام لسد الاحتياجات الضرورية من خلال نفقاتها التشغيلية وتعبئة المدخرات من اجل تمويل الأنشطة الإنتاجية من خلال النفقات الاستثمارية والعمل لزيادة حجم الاستثمار وزيادة كفاءة الموارد الاقتصادية والدفع بعملية التنمية نحو الأمام والعمل على تمويل العجز في الموازنة العامة من خلال أدواتها ألي استحدثت بعد عام ٢٠٠٣ وهي الاقتراض من البنك المركزي بشكل مباشر أو إصدار السندات وبيعها إلى المصارف بدلا عن السياسة المتبعة قبل عام ٢٠٠٣ وهي الإصدار النقدي بدون غطاء ذهبي مما أدى إلى تفاقم التضخم بشكل كبير ويمكن تتبع أدوات السياسة المالية من خلال ما يأتي: (الربيعي فلاح خلف، ٢٠٠٨: ١)

١. تطور الإيرادات العامة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠١٦)

تعتمد الإيرادات العامة في العراق على القطاع النفطي والذي يعد الممول الرئيسي لها منذ اكتشاف النفط الخام إلا أن هذا الأثر بدا واضحاً منذ عام ٢٠٠٣ بسبب ضعف مساهمة القطاع الزراعي والصناعي في تغطية الإيرادات العامة فقد ازدادت الإيرادات العامة من (٤٥٩٦٠٠٠) مليون دينار عام ٢٠٠٣ إلى (٨١٧٠٠٨٠٣) مليون دينار عام ٢٠١٦ والسبب الأساس في هذه الزيادة هو الارتفاع في أسعار النفط الخام وزيادة الإنتاج والصادرات النفطية اثر توقيع جولات التراخيص النفطية وقد وصلت الإيرادات العامة اعلى مستوى لها عام ٢٠١٤ لتبلغ (١٣٩٦٤٠٦٢٨) مليون دينار قبل الأزمة النفطية عام ٢٠١٥.

أما عن الإيرادات النفطية فيعد القطاع النفطي في العراق الممول الرئيسي للإيرادات العامة ومنذ وقتاً طويل ساهمت في صياغة وتمويل برامج وخطط التنمية الاقتصادية أخذت الإيرادات العامة في العراق تزداد بشكل مستمر بعد عام ٢٠٠٣ والسبب يعود إلى الارتفاع المستمر لأسعار النفط الخام من جهة والزيادة المستمرة في الصادرات النفطية من جهة ثانية فقد كانت الإيرادات النفطية (١٨٤١٤٥٨) مليون دينار عام ٢٠٠٣ وأصبحت (٨٠١٢٣٣١٢) مليون دينار عام ٢٠١٦ وبذلك ترتفع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة من (٤٠,٠٦%) عام ٢٠٠٣ إلى (٩٨%) عام ٢٠١٦ ألا انه حصلت بعض التذبذبات في الانخفاض بالإيرادات النفطية عام (٢٠٠٧، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥) بسبب الانخفاض أسعار النفط الخام والأزمات النفطية التي حصلت. أما الإيرادات غير النفطية فقد انخفضت بشكل كبير من (٢٧٥٤٥٤٢) مليون دينار عام ٢٠٠٣ إلى (١٥٧٧٤٩١) مليون دينار عام ٢٠١٦ وبذلك انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية إلى الإيرادات العامة من (٥٩,٩%) عام ٢٠٠٣ إلى (١,٩%) عام ٢٠١٦ والسبب الرئيسي هو تدمير البنى التحتية للقطاع الزراعي والصناعي بعد تغير النظام عام ٢٠٠٣ وما تلاه من سياسات اقتصادية أدت إلى فتح الحدود أمام السلع والخدمات والاعتماد على استهلاك السلع والخدمات المستوردة من الخارج.

الجدول (١) تطور حجم الإيرادات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) مليون دينار

السنوات	الإيرادات العامة	معدل النمو السنوي	الإيرادات النفطية	معدل النمو السنوي	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إلى العامة	الإيرادات غير النفطية	معدل النمو السنوي	نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية إلى العامة
2003	4596000	-	1841458	-	40.06	2754542		59.9
2004	21729106	155.3	20627203	241.6	94.9	1101903	-91.6	5.07
2005	28958608	28.7	27480069	28.6	94.8	1478539	29.48	5.1
2006	45392304	44.9	44534310	48.2	98.1	857994	-54.4	1.8
2007	42064530	-7.6	41701300	-6.5	99.1	363230	-85.9	0.8
2008	50775081	18.8	45358291	8.4	89.3	5416790	270.2	10.6
2009	50408215	-0.7	48871708	7.4	96.9	1536507	-125.9	3.04
2010	61735312	20.2	56050313	13.7	90.7	5684999	130.8	9.2
2011	80934790	27.0	78306176	33.4	96.7	2628614	-77.1	3.2
2012	102326898	23.4	101326166	25.7	99	1000732	-96.5	0.9
2013	119296663	15.3	101078990	-0.2	84.7	18217673	290.1	15.2
2014	139640628	15.7	103456787	2.3	74	36183841	68.6	25.9
2015	94048364	-39.5	88876456	-15.1	94.5	5171908	-194.5	5.4
2016	81700803	-14.07	80123312	-10.3	98	1577491	-118.7	1.9

المصدر: وزارة المالية

- دائرة الموازنة العامة، البنك المركزي-المديرية العامة للإحصاء للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٦).
- جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم المعلومات الفنية، للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٦)
- وزارة المالية. دائرة الموازنة العامة/الدائرة الاقتصادية، قانون الموازنة العامة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦).
- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، المؤشرات المالية/الموازنة العامة للعراق، الجدول (٦).
- التقرير الاقتصادي الموحد للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٦).

٢. تطور النفقات العامة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

شهدت النفقات العامة طفرة نوعية بعد عام ٢٠٠٣ اذ ارتفعت من (٤٨٢٧٤٩٣) مليون دينار عام ٢٠٠٣ لتصبح (٣٢١١٧٤٩١) مليون دينار عام ٢٠٠٤ وبمعدل نمو سنوي بلغ (٨٤,٩%)، ويعود سبب ارتفاع النفقات العامة إلى ارتفاع أسعار النفط الخام كمصدر رئيس لتمويل النفقات العامة. وبذلك ارتفعت النفقات التشغيلية من (١٧٨٤٢٩٣) مليون دينار عام ٢٠٠٣ إلى (٢٩١٠٢٧٥٨) مليون دينار عام ٢٠٠٤ وهي تشكل حوالي (٩٠,٦%). والنفقات الاستثمارية ارتفعت من (٣٠٤٣٢٠٠) مليون دينار عام ٢٠٠٣ الى (٣٠١٤٧٣٣) مليون دينار عام ٢٠٠٤ وهي تشكل (٩,٣%).

وبعدها انحفضت في عام ٢٠٠٥ بسبب الأزمة النفطية التي حدثت عام ٢٠٠٤ الأن أن أسعار النفط الخام بعد ذلك الحين بدأت بالارتفاع رافقها ارتفاع في الإيرادات العامة ومن ثم ارتفاع في النفقات العامة ألا أن الأزمة النفطية التي حدثت عام ٢٠٠٨ أثرت في بداية الأمر على النفقات العامة ألا أنها

بعد عام ٢٠٠٩ بدا التأثير الإيجابي واضح بسبب ارتفاع أسعار النفط من جانب وارتفاع الإنتاج النفطي العراقي من جانب أخر بسبب عقد جولات التراخيص النفطية إذ بلغ اعلى مستوى للنفقات العامة (١١٩١٢٧٥٥٦) مليون دينار عام ٢٠١٣ والنفقات التشغيلية (٨٠١٤٩٤١١) مليون دينار عام ٢٠١٦ والنفقات الاستثمارية (٤١٢١٤٠٣٧) مليون دينار عام ٢٠١٥. بعدها بدأت النفقات العامة بالانخفاض بعد عام ٢٠١٤ وبسبب الأزمة النفطية الأخيرة عام ٢٠١٤ وتلاها من دخول داعش إلى الأراضي العراقية والأزمة المالية التي اجتاحت البلاد إذ وصلت النفقات العامة (١٠٥٨٩٥٧٢٢) مليون دينار عام ٢٠١٦.

أما عن الأزمات النفطية ودورها في تحديد أدوات السياسة المالية فان الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي الجانب يعتمد اعتماد مباشر على النفط الخام في تمويل إيراداته العامة لذلك فان أي تذبذب في أسعار النفط الخام ينعكس مباشراً في تذبذب الإيرادات العامة شهدت الأسواق العالمية للنفط الخام أحداث وتطورات سياسية وعوامل مهمة غيرت منطق واتجاه أسعار النفط الخام بشكل كبير إذ شهدت منطقة الشرق الأوسط عدة متغيرات بعد عام ٢٠٠٣ منها الاجتياح الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ والأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ والانتفاضات التي قامت بها الدول العربية (ثورات الربيع العربي) كذلك الأزمة النفطية عام ٢٠١٤ و سيطرة داعش على بعض من المناطق الشمالية في العراق. (الكواز محمد سالم احمد، ٢٠٠٧: ٣٤٧-٣٤٨)

الجدول (٢) تطور حجم الإيرادات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) مليون دينار

السنوات	النفقات العامة	معدل النمو السنوي	النفقات التشغيلية	معدل النمو السنوي	نسبة مساهمة النفقات التشغيلية إلى العامة	النفقات الاستثمارية	معدل النمو السنوي	نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية إلى العامة
2003	٤٨٢٧٤٩٣	-	١٧٨٤٢٩٣	-	36.9	3043200	-	63.03
2004	٣٢١١٧٤٩١	84.9	٢٩١٠٢٧٥٨	93.8	90.6	3014733	-0.9	9.3
2005	٢٦٣٧٥١٧٥	-21.7	٢١٨٠٣١٥٧	-33.4	82.6	4572018	34.06	17.3
2006	٣٨٨٠٦٦٧٩	32.03	٣٢٧٧٨٩٩٩	33.4	84.4	6027680	24.1	15.5
2007	٣٩٠٣١٢٣٢	0.5	٣١٣٠٨١٨٨	-4.6	80.2	7723044	21.9	19.7
2008	٥٩٤٠٣٣٧٥	34.2	٤٧٥٢٢٧٠٠	34.1	80	11880675	34.9	20
2009	٥٢٥٦٧٠٢٥	-13.005	٤٢٠٥٣٦٢٠	-13.005	80	10513405	-13.005	20
2010	٧٠١٣٤٢٠١	25.04	٤٠٦٥٣٠١١	-3.4	57.9	29481190	64.3	42.03
2011	٧٨٧٥٧٦٦٦	10.9	٦٦٥٩٦٤٧٣	38.9	84.5	12161193	-142.4	15.4
2012	١٠٥١٣٩٥٧٦	25.09	٧٩٩٥٤٠٣٣	16.7	76.04	25185543	51.7	23.9
2013	١١٩١٢٧٥٥٦	11.7	٨٣٣١٦٠٠٦	4.03	69.9	35811550	29.67	30.06
2014	١١٢١٩٢١٢٥	-6.1	٨٥٦٥٤٣٢٧	2.7	76.3	26537798	-34.9	23.6
2015	١١٩٤٦٢٤٢٩	6.08	٧٨٢٤٨٣٩٢	-9.4	65.5	41214037	35.60	34.4
2016	١٠٥٨٩٥٧٢٢	-12.8	٨٠١٤٩٤١١	2.3	75.6	25746311	-60.07	24.3

المصدر: وزارة المالية

- دائرة الموازنة العامة، البنك المركزي-المديرية العامة للإحصاء للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٦).
- جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم المعلومات الفنية، للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٦)
- وزارة المالية. دائرة الموازنة العامة/الدائرة الاقتصادية، قانون الموازنة العامة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦).
- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، المؤشرات المالية/الموازنة العامة للعراق، جدول (٦).
- التقرير الاقتصادي الموحد للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٦).

المبحث الثالث توصيف الأنموذج القياسي

أولا: وصف الأنموذج القياسي.

تقوم عملية توصيف الأنموذج على تحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع حسب منطق النظرية الاقتصادية والانحدار الخطي المتعدد هو عبارة عن إيجاد معادلة رياضية تعبر عن العلاقة بين متغيرين او اكثر وهو عبارة أيضاً عن انحدار للمتغير التابع (Y) على العديد من المتغيرات المستقلة (X_1 , X_2 , ...X_K) والمعادلة الخطية في الانحدار الخطي المتعدد هي:

$$Y = a + b1X1 + b2X2 + bnXn \ldots\ldots\ldots + e$$

ويمكن تحديد بيانات الأنموذج القياسي من خلال الجدول (٣).

الجدول (٣) متغيرات الانموذج القياسي لدالة ادوات السياسة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

السنوت	الناتج المحلي الاجمالي مليون دينار	النفقات العامة مليون دينار	الإيرادات العامة مليون دينار	حجم الاستثمار مليون دينار	المتغير الوهمي
٢٠٠٣	٢٦٩٩٠,٤	٤٨٢٧٤٩٣	٤٥٩٦٠٠٠	٤١٧١٢٠	١
٢٠٠٤	٤١٦٠٧,٨	٣٢١١٧٤٩١	٢١٧٢٩١٠٦	١٢٨٧٣٥٨	٠
٢٠٠٥	٤٣٤٣٨,٨	٢٦٣٧٥١٧٥	٢٨٩٥٨٦٠٨	٤١٧١٢٠	٠
٢٠٠٦	٤٧٨٥١,٤	٣٨٨٠٦٦٧٩	٤٥٣٩٢٣٠٤	٢٦٤٩٤٠٢	٠
٢٠٠٧	٤٨٥١٠,٦	٣٩٠٣١٢٣٢	٤٢٠٦٤٥٣٠	٢٧٩٢٣٧٥	٠
٢٠٠٨	٥١٧١٦,٦	٥٩٤٠٣٣٧٥	٥٠٧٧٥٠٨١	٣٢٠٥٥٩١	١
٢٠٠٩	٥٤٧٢٠,٨	٥٢٥٦٧٠٢٥	٥٠٤٠٨٢١٥	٣٢٧٣٦٦٠	٠
٢٠١٠	٥٨٤٩٥,٩	٧٠١٣٤٢٠١	٦١٧٣٥٣١٢	٢٨٠٦٤٧٩٠	٠
٢٠١١	٦٤١٥٩,٩	٧٨٧٥٧٦٦٦	٨٠٩٣٤٧٩٠	٣١٠٥٧٦٥٠	٠
٢٠١٢	٧٠٠٣٤,٧	١٠٥١٣٩٥٧٦	١٠٢٣٢٦٨٩٨	٣٤٨٣٥٤١٦	٠
٢٠١٣	٧٣٨٣٠,٠	١١٩١٢٧٥٥٦	١١٩٢٩٦٦٦٣	٣٥٩٩٦٧٥٢	٠
٢٠١٤	٧٢٧٣٦,٢	١١٢١٩٢١٢٥	١٣٩٦٤٠٦٢٨	٤١٩٦٠٨٤٢	١
٢٠١٥	٧٠٩٩٠,٣	١١٩٤٦٢٤٢٩	٩٤٠٤٨٣٦٤	٤١٨٣١٤١٦	١
٢٠١٦	٧٤٨٦٧,٦	١٠٥٨٩٥٧٢٢	٨١٧٠٠٨٠٣	٢٦٤١٤٥٦٤	١

ويمكن تفسير المتغيرات المعتمدة وفي الانموذج القياسي:

١. المتغير المعتمد (التابع) (Y): النمو الاقتصادي في العراق معبراً عنه بالناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار).
٢. المتغير المستقل(X1): الايرادات العامة (مليون دينار).
٣. المتغير المستقل (X2): النفقات العامة (مليون دينار).

٤. المتغير المستقل (X3) حجم الاستثمار (مليون دينار).
٥. المتغير الوهمي (X4): المتغير الوهمي يشمل الأزمات والعوامل الجيوسياسية يعطى رقم (1) إذا كانت هناك ازمة ورقم (0) أن لم تكن ازمة.

ثانياً: نتائج وتقدير الأنموذج القياسي

اختبار متغيرات الأنموذج القياسي

١. **المتغير التابع (Y) الناتج المحلي الاجمالي:** تم رسم سلسلة المتغير من خلال الشكل (١) وتبين انها غير مستقرة عبر الزمن لأنه اتجاه السلسلة يأخذ اتجاه تصاعدي. كما تم اختبار سلسلة المتغير من خلال اختبار (Dickey-Fuller) وتبين ان (t) الجدولية (-٢,٥٢٦٢٣١) أكبر من (t) المحتسبة (-٣,١١٩٩١٠) بمستوى معنوي (٥%) وقيمة الاحتمال أكبر من (٥%) وهذا يعني هناك جذر وحدة في السلسلة وأنها غير مستقرة كما هو موضح في الجدول (١) الملحق (١).
٢. **المتغير المستقل (X1) الايرادات العامة:** تم رسم سلسلة المتغير (X1) من خلال الشكل (٢) وتبين أنها غير مستقرة عبر الزمن لأنه اتجاه السلسلة ليس ثابت حول متوسطها عبر الزمن ويأخذ اتجاه تصاعدي. كما تم اختبار سلسلة المتغير من خلال اختبار (Dickey-Fuller) وتبين ان (t) الجدولية (-١,٦٤٨٦٣٩) أكبر من (t) المحتسبة (-٣,١١٩٩١٠) بمستوى معنوي (٥%) وقيمة الاحتمال أكبر من (٥%) وهذا يعني هناك جذر وحدة في السلسلة وأنها غير مستقرة كما هو موضح في الجدول (٢) الملحق (١).
٣. **المتغير المستقل (X2) النفقات العامة:** تم رسم سلسلة المتغير (X2) من خلال الشكل (٣) وتبين أنها غير مستقرة عبر الزمن لأنه اتجاه السلسلة ليس ثابت حول متوسطها عبر الزمن. كما تم اختبار سلسلة المتغير من خلال اختبار (Dickey-Fuller) وتبين ان (t) الجدولية (-١,٥٠٠٤٠٨) أكبر من (t) المحتسبة (-٣,١١٩٩١٠) بمستوى معنوي (٥%) وقيمة الاحتمال أكبر من (٥%) وهذا يعني أن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة وأنها غير مستقرة كما هو موضح في الشكل (٣) الملحق (١).
٤. **المتغير المستقل (X3) حجم الاستثمار:** تم رسم سلسلة المتغير (X3) من خلال الشكل (٤) وتبين انها غير مستقرة عبر الزمن لأنه هناك اتجاه عام في السلسلة. كما تم اختبار سلسلة المتغير من خلال اختبار (Dickey-Fuller) وتبين ان (t) الجدولية (-١,٠٩٩٦٠٤) أكبر من (t) المحتسبة (-٣,١١٩٩١٠) بمستوى معنوي (٥%) وهذا يعني هناك جذر وحدة في السلسلة وأنها غير مستقرة كما هو موضح في الجدول (٤) الملحق (١).

الشكل (١) رسم سلسة المتغير (Y) الأصلية

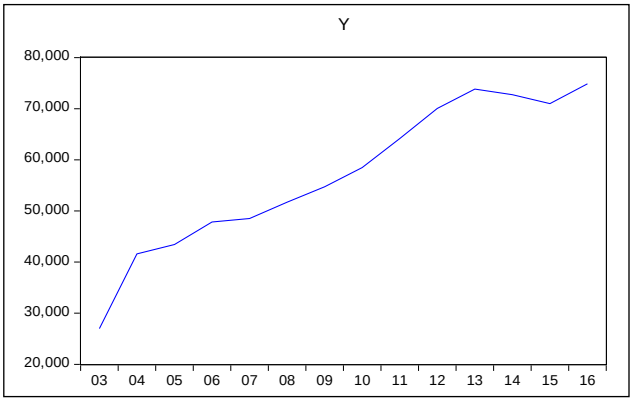

الشكل (٢) رسم سلسة المتغير (x1) الأصلية

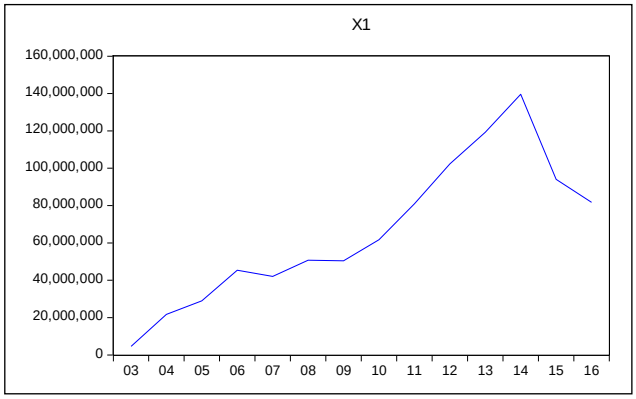

الشكل (3) رسم سلسة المتغير (x2) الأصلية

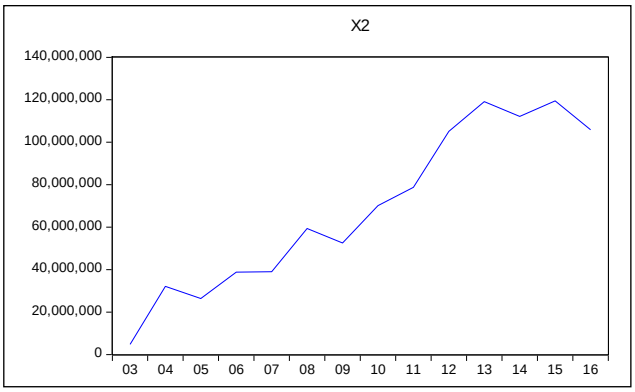

الشكل (4) رسم سلسة المتغير (x3) الأصلية

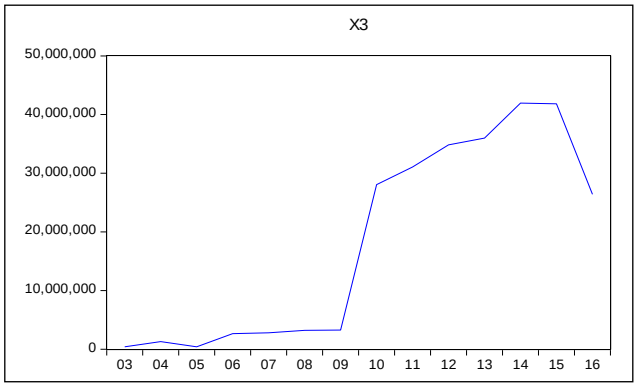

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews9).

ومن اجل تحقيق الاستقرارية في السلاسل الزمنية نأخذ الفروق وكما يأتي:

١. **المتغير التابع (Y) الناتج المحلي الاجمالي:** تم اخذ الفرق الاول للسلسلة وتبين انها مستقرة عبر الزمن لأنه اتجاه السلسلة يتمحور حول متوسطها كما هو موضح في الشكل (٥). كما تم اختبار سلسلة المتغير من خلال اختبار (Dickey-Fuller) وتبين ان (t) الجدولية (٥,٠٥٧٥١٦-) أصغر من (t) المحتسبة (٣,٢١٢٦٩٦-) بمستوى معنوي (٥%) وهذا يعني ان السلسة خالية من جذر الوحدة وأنها مستقرة كما هو موضح في الجدول (٥) الملحق (٢).

٢. **المتغير المستقل (X1) الإيرادات العامة:** تم اخذ الفرق الأول وتبين أن السلسلة مستقرة كما هو موضح في الشكل (٦) لان السلسلة ثابته حول متوسطها. كما تم اختبار سلسلة المتغير من خلال اختبار (Dickey-Fuller) وتبين ان (t) الجدولية (٢,٦٠٥٠٢٥-) أصغر من (t) المحتسبة (١,٩٧٤٠٢٨-) بمستوى معنوي (٥%) وهذا يعني ان السلسلة خالية من جذر الوحدة ومستقرة كما هو موضح في الجدول (٦) المحلق (٢).

٣. **المتغير المستقل (X2) النفقات العامة:** تم اخذ الفرق الاول وتبين ان السلسة مستقرة كما هو موضح من خلال الشكل (٧) كما تم اختبار سلسلة المتغير من خلال اختبار (Dickey-Fuller) وتبين ان (t) الجدولية (٤,٧٤٠٥٩٠-) أصغر من (t) المحتسبة (٣,١٤٤٩٢٠-) بمستوى معنوي (٥%) وهذا يعني ان السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة وأنها مستقرة كما هو موضح في الجدول (٧) المحلق (٢).

٤. **المتغير المستقل (X3) حجم الاستثمار:** تم اخذ الفرق الاول وتبين ان السلسلة مستقرة كما هو موضح خلال الشكل (٨). كما تم اختبار سلسلة المتغير من خلال اختبار (Dickey-Fuller) وتبين ان (t) الجدولية (-٢,٤٤٨٥٧٤) أصغر من (t) المحتسبة (-١,٩٧٤٠٢٨) بمستوى معنوي (٥%) وهذا يعني لا يوجد هناك جذر وحدة في السلسلة وأنها مستقرة كما هو موضح في الجدول (٨) الملحق (٢).

الشكل (٥) رسم سلسلة المتغير (Y) بعد اخذ الفرق الاول

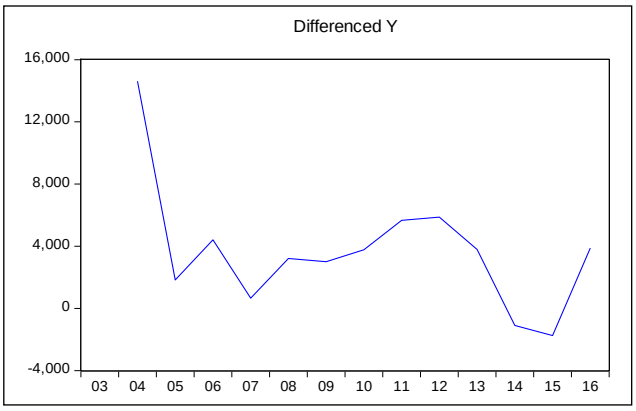

الشكل (٦) رسم سلسلة المتغير (x1) بعد اخذ الفرق الاول

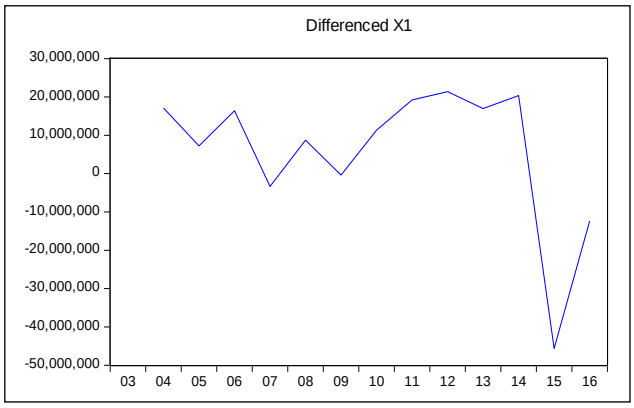

الشكل (٧) رسم سلسلة المتغير (x2) بعد اخذ الفرق الاول

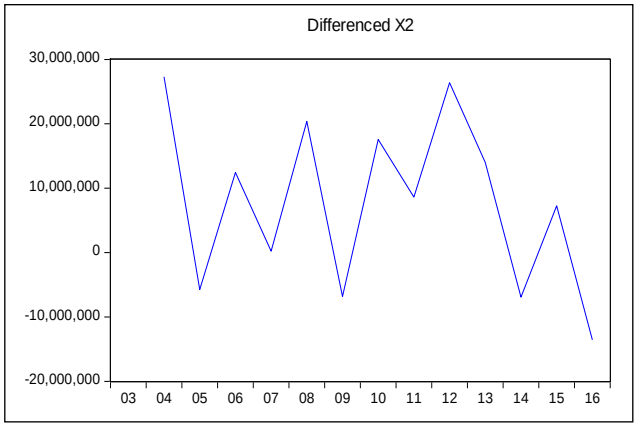

الشكل (٨) رسم سلسلة المتغير (x3) بعد اخذ الفرق الاول

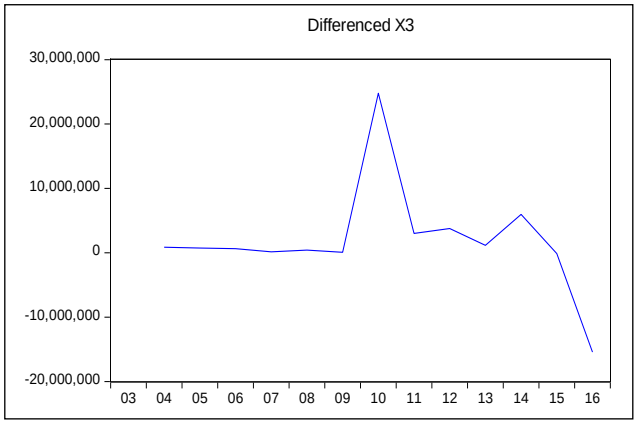

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews9).

بعد ان توصلنا من خلال اختبارات جذر الوحدة الى ان كل المتغيرات المستقلة (x1, x2 ,x3) في الانموذج مستقرة في الفرق الاول اي انها متكاملة من الدرجة الاولى(١)I هذا يعني وجود علاقة تكاملية في الاجل الطويل بين المتغيرات المستقلة في التأثير على المتغير التابع (y) لذلك سنعمل الى اختبار العلاقة التكاملية من خلال اجراء اختبار التكامل المشترك (جوهانسن-جيسليوس) ان طريقة جوهانسن للتكامل المشترك تختبر فرضية العدم (H0) والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك (علاقة طويلة الاجل) بين المتغيرات، مقابل الفرضية البديلة (H1) التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، و يكون ذلك بالاعتماد اختبار الاثر (Trace test) و الذي يرمز له بالرمز (λtrace) والجدول (٤) يوضح نتائج اختبار جوهانسن لاختبار التكامل المشترك لمتجهات المتغيرات الاربعة المدروسة.

الجدول (٤) نتائج اختبار جوهانسن لمتغيرات الأنموذج

Date: 08/01/17 Time: 07:33
Sample (adjusted): 2004 2016
Included observations: 13 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: X1 X2 X3 X4 Y
Lags interval (in first differences):

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.977796	89.00238	69.81889	0.0007
At most 1	0.856096	39.50525	47.85613	0.2407
At most 2	0.561073	14.30330	29.79707	0.8232
At most 3	0.236484	3.598807	15.49471	0.9332
At most 4	0.006986	0.091140	3.841466	0.7627

حسب نتائج هذا الاختبار وفقا لاختبار الاثر (Traceג)، ان القيمة المحسوبة لمعدل الامكان الاعظم بلغت (89.00238)، وهي أكبر من القيمة الحرجة (Critical Value) البالغة (69.81889) عند مستوى معنوية (٥%). وهذا يعني اننا نرفض فرضية العدم القائلة (عدم وجود متجه للتكامل المشترك (r=0)) ونقبل الفرضية البديلة القائلة (وجود عدد من متجهات التكامل المشترك أكبر من الصفر (r=1)). وهذا يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة وبالتالي سيتم المضي بتقدير نموذج تصحيح الخطأ من خلال تقدير معادلة الانموذج حسب فترات الابطاء المقدرة في استقراريه السلاسل الزمنية وكما هو موضح في الجدول (٥).

الجدول (٥) تقدير معادلة التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)
عند مستوى استقراريه المتغيرات

Dependent Variable: DY
Method: Least Squares
Date: 08/02/17 Time: 08:37
Sample: 2003 2016
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	30370.12	2268.696	13.38659	0.0000
DX1	3.62E-05	7.07E-05	0.512389	0.6207
DX2	0.000412	7.90E-05	5.218817	0.0006
DX3	0.000159	0.000137	1.159748	0.0276
X4	-3126.508	1805.229	-1.731918	0.0117

R-squared	0.968842	Mean dependent var	57139.36
Adjusted R-squared	0.954994	S.D. dependent var	14621.55
S.E. of regression	3101.913	Akaike info criterion	19.18988
Sum squared resid	86596780	Schwarz criterion	19.41811
Log likelihood	-129.3292	Hannan-Quinn criter.	19.16875
F-statistic	69.96230	Durbin-Watson stat	1.836720
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews7).

١. التحليل الاقتصادي

يتبين من خلال الجدول (٥) إن إشارة وحجم المعلمات المقدرة مطابقة لمنطق النظرية الاقتصادية:

أ. هناك علاقة طردية بين الايرادات العامة (X_1) ومعدل النمو في العراق (y) تعكسها الإشارة الموجبة وإن التغير الحاصل في الايرادات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير معدل النمو بمقدار (3.6205)، كما يشير منطق النظرية الاقتصادية فكلما زادت الايرادات العامة كلما كان هناك زيادة أكبر من الانفاق العام الموجه صوب تحقيق برامج التنمية الاقتصادية.

ب. كما إن هناك علاقة طردية بين النفقات العامة (X_2) ومعدل النمو في العراق (y) تعكسها الإشارة الموجبة وإن تغير حجم النفقات بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير معدل النمو بمقدار (0.000412) فكلما زاد الانفاق العام كانت هناك فرصة أكبر لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توجه تلك النفقات على الخطط وبرامج التنمية الاقتصادية.

ج. وإن هناك علاقة طردية بين حجم الاستثمار (X_3) وبين معدل النمو في العراق (y) تعكسها الإشارة الموجبة وإن تغير حجم الاستثمار بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير معدل النمو في العراق بمقدار (0.000159).

د. وان هناك علاقة عكسية بين المتغير الوهمي (X_4) والذي يمثل الأزمات والعوامل السياسية الأخرى ومعدل النمو في العراق (y) وان أي تغير بمقدار وحدة واحدة في المتغير الوهمي يؤدي الى تغير معدل النمو في العرق بمقدار (3126.508-). في ظل الازمات تكون هناك حالة عدم استقرار اقتصادي وسياسي تؤدي على ارباك عملية تمويل برامج التنمية الاقتصادية.

٢. التحليل الإحصائي والقياسي للنتائج

توضح قيمة (R^2) لدالة الطلب العالمي على النفط الخام أن (96%) من التغيرات الحاصلة في الطلب العالمي على النفط الخام تفسر بواسطة المتغيرات المستقلة بينما (4%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ترجع إلى متغيرات أخرى مؤثرة في الأنموذج والتي تقع ضمن المتغير العشوائي (u). ولاختبار معنوية وقابلية المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد، أظهرت قيمة (t) المحسوبة مقابل (t) الجدولية معنويتها في تفسير المتغيرات المعتمدة للنماذج المقدرة أثبتت إن المعلمات المقدرة ($\hat{\beta_4}, \hat{\beta_3}, \hat{\beta_2},$) كانت معنوية بدرجة عالية طبقاً الى القيمة الاحصائية (t) المحسوبة ومقارنتها مع قيمة (t) الجدولية والتي قيمتها تساوي (t(0.975.44) = 2,017) وايضاً القيمة الاحتمالية (p-value) والتي هي اقل من (0,05).

ولمعرفة معنوية الأنموذج ككل من خلال اختبار (F) فبعد إيجاد قيمة (F) المحسوبة ومقارنتها مع (F) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) تبين أن النموذج اجتاز الاختبار وأن القيمة (F) المحتسبة هي أكبر من قيمة (F) الجدولية والمساوية الى (F (0.95.3.43)=2,87)، بالإضافة الى إن القيمة الاحتمالية لـ (F) هي أقل من (0,05) وهذا يعني إن الأنموذج مقبول من الناحية الإحصائية وبذلك فأن الصيغة التقديرية للأنموذج تكون كالاتي:

$$\hat{Y}t= 30370.12+3.624505\ Xt_1 + 0.000412\ Xt_2 0.00159 Xt_3 - 3126.508\ Xt_4$$

وأشارت الاختبارات القياسية إلى خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي، فقد بينت قيمة (Durbin-Watson) للأنموذج المقدر أنها كانت (1.836720) وعند مقارنة هذه القيمة المحسوبة مع قيمتها الجدولية العليا (du) والدنيا (dL) عند مستوى معنوية (0.05) وعدد المتغيرات المستقلة (K=4) وللمدة (n=14)، نلاحظ أن جميع القيم المحسوبة تقع في (منطقة الرفض) أي عدم وجود ارتباط ذاتي مما يؤكد سلامة النماذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١. تعد أدوات السياسة المالية من العوامل الرئيسية المؤثرة في تحديد معدلات النمو الاقتصادي لأي بلد في العالم لما تمتلكه تلك الأدوات من قدرة في تحديد المركز المالي وتوجه النفقات العامة بالاتجاه الصحيح.

٢. تعتمد أدوات السياسة المالية في العراق على النفط الخام في تمويل الإيرادات والنفقات العامة.

٣. يعد الاستثمار الأجنبي محدد أساسي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي نظراً للقيمة المضافة التي يحددها الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي وتنمية وتطوير بعض المؤشرات الاقتصادية.

٤. كانت هناك مجموعة من الأزمات الاقتصادية والسياسية التي مر بها الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ أثرت بصورة سلبية على واقع النمو الاقتصادي في العراق.

٥. اثبت الجانب التطبيقي تحقيق صحة فرضية البحث من خلال منطق النظرية الاقتصادية أولا وتدعيمها بالجانب الإحصائي من خلال الاختبارات الإحصائية والقياسية والتي اثبت أن هناك علاقة قوية متبادلة بين أدوات السياسة المالية وتحسين معدلات النمو الاقتصادي في العراق.

التوصيات

١. محاولة إيجاد قوانين تحدد عمل السياسة المالية والتحكم بأدواتها الاقتصادية في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي.
٢. العمل على تنويع الاقتصاد من خلال تطوير القطاع الزراعي والصناعي في تمويل الموازنة العامة.
٣. إيجاد بيئة ملائمة في العراق جاذبة للاستثمار الأجنبي.
٤. العمل على تبني سياسات مالية منضبطة تحاول العمل على زيادة الإيرادات العامة من جهة وضبط الأنفاق من جهة أخرى والأخذ بمبدأ الأنفاق الضروري والابتعاد عن النفقات غير الضرورية.
٥. إيجاد بيئة امنه لعمل السياسة المالية حتى تحقق الأهداف المنشودة في النمو الاقتصادي.

المصادر:

أولا. المصادر العربية

١. احمد عبدة محمود، مبادئ المالية العامة، دراسة في الاقتصاد العام، (القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٧١)، ص١٠.
٢. هناء عبد الغفار السامرائي الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية، الصين أنموذجا، بيت الحكمة بغداد ٢٠٠٢، ص٢٥١.
٣. طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، مطابع التعليم العالي، بغداد: ١٩٩٠، ص ١١٤.
٤. محمد عمر أبو دوح، ترشيد الأنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٦، ص١٩- ٢٠.
٥. محمد سالم احمد الكواز. النفط مرتكز الحروب الامريكية الجديدة في القرن الحادي والعشرون. مجلة كلية التربية الاساسية المجلد(٦)، العدد(٢)، جامعة الموصل، ٢٠٠٧، ص٣٤٧-٣٤٨.
٦. فوزي القيسي، النظرية النقدية، دار التضامن، ط١، بغداد، ١٩٦٤، ص٢٧٧.
٧. فلاح خلف الربيعي، اجراءات السياسة المالية وأثرها على اداء القطاع المصرفي في العراق، مجلة الحوار المتمدن، تونس، العدد (٢٢٤٢)، ٢٠٠٨، ص١.
٨. عبدالكريم صادق بركات، الاقتصاد المالي، مطبعة جامعة دمشق، بيروت، ١٩٩٠، ص ١٣.
٩. خالد محمد المهايني، المالية العامة والتشريع الضريبي، الدار الجامعية جامعة دمشق، سوريا، ٢٠٠٠، ص ٢٨٨.
١٠. رفعت محجوب: المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٣، ص٤٢.

المصادر الإنكليزية

1. Chelliah (Raja J.): Fiscal policy in underdeveloped countries with special reference to India, George Allen and Unwin, LTD., 1960, P.19.
2. Dirk.J. Walfson – Public Finance and development strategy. The johns Hopkins University Press 1975, P.5

3. G.L Bach., Making Monetary and fiscal policy Brooking, Inc, Washington. C.C, 1971, P.5.
4. G. L Bach, Making Monetory and Fiscal Policy Brooking, Inst Washington, 1971, P5.

المحلق (١)

الجدول (١) اختبار (ديكي-فوللر) المتغير (Y) الاصلي

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.526231	0.1320
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

الجدول (٢) اختبار (ديكي-فوللر) المتغير (x1) الاصلي

Null Hypothesis: X1 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.648639	0.4319
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

الجدول (٣) اختبار (ديكي-فوللر) المتغير (x2) الاصلي

Null Hypothesis: X2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.500408	0.5017
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

الجدول (٤) اختبار (ديكي-فوللر) المتغير (x3) الاصلي

Null Hypothesis: X3 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.099604	0.6816
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews9).

الملحق (٢)

الجدول (٥) اختبار (ديكي-فوللر) المتغير (Y) بعد اخذ الفرق الاول

Null Hypothesis: D(Y) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.057516	0.0035
Test critical values:	1% level	-4.297073	
	5% level	-3.212696	
	10% level	-2.747676	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الجدول (٦) اختبار (ديكي-فوللر) المتغير (x1) بعد اخذ الفرق الاول

Null Hypothesis: D(X1) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.605025	0.0141
Test critical values:	1% level	-2.771926	
	5% level	-1.974028	
	10% level	-1.602922	

الجدول (٧) اختبار (ديكي-فوللر) المتغير (x2) بعد اخذ الفرق الاول

Null Hypothesis: D(X2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.740590	0.0037
Test critical values:	1% level	-4.121990	
	5% level	-3.144920	
	10% level	-2.713751	

الجدول (٨) اختبار (ديكي-فوللر) المتغير (x3) بعد اخذ الفرق الاول

Null Hypothesis: D(X3) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.467265	0.0187
Test critical values:	1% level	-2.771926	
	5% level	-1.974028	
	10% level	-1.602922	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews9).